محدِّدات قرار التمويل بصيغة المشاركة في البنوك الإسلاميّة السودانيّة: في ضوء نظريّة السلوك المخطّط

الدكتور أحمد عبد القادر العبيد محمّد
قسم المحاسبة
كليّة أحمد بن محمّد العسكريّة

الملخص

تناولت هذه الدراسة محدّدات قرار التمويل بصيغة المشاركة في البنوك الإسلاميّة السودانيّة في ضوء نظريّة السلوك المخطّط، وقد اعتمدت المنهج الكمّي من خلال استخدام أسلوب نمذجة المعادلة الهيكليّة في قياس المتغيّرات ودراسة العلاقة بينها. واستخدمت الدراسة بيانات أوليّة تمّ جمعها من عينة مكونة من (121) مشاركًا، عن طريق الاستبانة التي استهدفت الفئات ذات الصّلة بقرارات التمويل في البنوك الإسلاميّة السودانيّة. وتؤكد النتائج أنَّ قرار التمويل بصيغة المشاركة في البنوك الإسلاميّة يتأثر إيجابًا بثلاث متغيّرات سلوكيّة، تشمل: موقف متّخذ قرار التمويل تجاه هذه الصيغة، والمعايير الذاتيّة السائدة في بيئة النظام المصرفيّ، ومستوى التحكّم السلوكيّ لمتخذ القرار في ظلّ الموارد المتاحة. وقدّمت الدراسة عدة توصيات في ضوء هذه النتائج، من أهمها: تطوير آليّة يستطيع من خلالها بنك السودان المركزيّ في التأثير الإيجابيّ على موقف متّخذي قرارات التمويل في البنوك الإسلاميّة السودانيّة للتوسع في التمويل بصيغة المشاركة، وذلك من خلال تقليل مخاطر هذه الصيغة وتعظيم منافعها لدى البنك الإسلامي.

الكلمات المفتاحية:

المشاركة، البنوك الإسلاميّة السودانيّة، نظريّة السلوك المخطّط، نمذجة المعادلة الهيكليّة

Abstract

This study deals with the determinants of the financing decision in a form of Musharaka for Sudanese Islamic banks in the light of the theory of planned behavior. It adopts a quantitative approach and uses the structural equation modeling method to measure the variables and study the relationship between them. The study uses primary data collected from a sample of (121) by distributing questionnaires to the financing decision-makers in Sudanese Islamic banks. The results confirm that the financing decision in the form of Musharaka in Islamic banks is positively affected by three behavioral variables that include the attitude of the financing decision-maker towards this form, the subjective norms prevailing in the banking system environment, and the level of behavioral control of the decision-maker in light of the available resources. The study presents several recommendations considering these results; the most important is to develop a mechanism through which the Central Bank of Sudan can positively influence the attitude of the financing decision-makers in Sudanese Islamic banks to expand financing in the form of Musharaka by reducing the risks of this financing mode and maximizing .its benefits to an Islamic bank

Key words:

Musharaka, Sudanese Islamic Banks, Theory of Planned Behavior, Structural Equation Modeling

1. المقدمة

إنَّ استمرار الأنشطة الاقتصاديّة، وتحقيق التنمية المستدامة، يعتمدان على التمويل بصورة عامّة، ويتأثران بأشكاله المختلفة. فالسودان يصنف ضمن الدول القليلة في العالم (بما في ذلك إيران وباكستان) التي تطبق بالكامل نظام الصيرفة الإسلاميّة. وقد بدأ ذلك منذ عام 1983م في عهد الرئيس النميري، واتخذ طابعًا رسميًّا أكثر مع مجيء ثورة الإنقاذ الوطني بقيادة الرئيس السابق البشير. وترجع نشأة الصيرفة الإسلاميّة في السودان إلى عام 1978م، عندما أصبح بنك فيصل الإسلامي السوداني أول بنك مرخص للعمل وفق المبادئ الإسلاميّة من قبل حكومة الرئيس نميري، وتلاه البنك الإسلاميّ السودانيّ في عام 1982م، وبنك التضامن الإسلاميّ. في عام 1983م (Elkhalifa and Musa, 2004)، وقد بلغ عدد البنوك التي تعمل في السودان الآن 38 مصرفًا.

وتشير تقارير بنك السودان المركزيّ إلى أنّ أداء الجهاز المصرفيّ قد حقق ارتفاعًا في إجماليّ الأصول من 984,894.4 مليون جنيه في العام 2020م إلى 3,518,274.8 مليون جنيه في العام 2021م، بمعدل نمو بلغ 257.2 %، وفي إجماليّ الودائع من 673,036.8 مليون جنيه في العام 2020م إلى 2,084,779.0 مليون جنيه في العام 2021م، بمعدل نمو 209.8 %، وكذلك في إجمالي رصيد التمويل الممنوح للقطاعات المختلفة من 363,610.3 مليون جنيه في العام 2020م إلى 1,031,236.0 مليون جنيه بنهاية العام 2021م، بمعدل نمو 183.6 %. وبالرغم من مستويات النموّ العالية المشار إليها في أداء النظام المصرفيّ السودانيّ في كلّ من الأصول والودائع والتمويل الممنوح، يلاحظ من الجدول (1) أنّ توزيع التمويل يميل في معظمه نحو استخدام صيغة المرابحة، حيث بلغت نسبتها 73.5% خلال سنة 2021م.

جدول 1: نسب التمويل المصرفيّ الممنوح بواسطة البنوك الإسلاميّة السودانيّة وفقًا لصيغ التمويل الإسلاميّة

صيغة التمويل	نسبة التمويل خلال العام (%)				
	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
المرابحة	48.5	54.4	61.1	64.4	73.5
المشاركة	6.5	6.4	5.0	9.0	8.0
السلم	0.6	1.4	1.6	2.6	4.7
المقاولة	25.9	18.3	7.8	4.3	2.7
المضاربة	7.8	5.2	4.0	5.0	1.8
الاستصناع	0.4	0.8	1.7	0.6	0.8
الإجارة	0.4	0.7	0.4	0.4	0.4
القرض الحسن	0.2	0.4	0.2	0.9	0.3
أخرى	9.7	12.5	18.2	12.8	7.9
إجمالي التمويل	100	100	100	100	100

المصدر: تقارير بنك السودان المركزيّ

2. مشكلة الدراسة

تعدُّ صيغة التمويل بالمشاركة من أهمّ صيغ التمويل الإسلاميّة، لتضمّنها مبادئ التمويل الإسلاميّ وقيمه، من حيث المشاركة في المخاطر والعائد بين البنك الإسلاميّ وعملائه، وبالتالي يلزم ذلك أن تكون من أكثر صيغ التمويل تطبيقًا من قبل البنوك الإسلاميّة. وقد أثرت العوامل الاقتصاديّة، وكذلك سياسات بنك السودان المركزيّ في عمليّة المفاضلة بين صيغ التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلاميّة في تمويل عملائها. وتستخدم جميع البنوك الإسلاميّة في السودان صيغة المرابحة بشكل شائع؛ لتمويل قطاع التجارة ذي الطبيعة قصيرة الأجل، وبسبب سوء استخدام هذه الصيغة؛ فقد أصدر البنك المركزيّ مرسومًا في عام 2000م يلزم جميع البنوك الإسلاميّة لخفض تعاملاتها القائمة على المرابحة إلى 30% وزيادة معاملاتها وفق صيغ التمويل الأخرى مما أدى إلى ارتفاع التمويل الممنوح بصيغة المشاركة بشكل ملحوظ لتمثل 42% من إجمالي حجم التمويل في ذلك الوقت (Abdel Mohsin, 2005). وبعد توقف التدخل المباشر نتيجة لاتباع سياسة التحرير الاقتصاديّ، فقد أصدر بنك السودان المركزيّ حزمة من السياسات الماليّة لتحفيز البنوك الإسلاميّة السودانيّة؛ لحثها على التوسع في استخدام صيغة المشاركة وتحجيم التمويل بصيغة المرابحة (Central Bank of Sudan Policies, 2007)، ولكن واقع الحال والإحصائيات تبيّن عكس ذلك. فالجدول (1) يشير إلى أنّ متوسط التمويل بصيغة المشاركة لم يتجاوز نسبة 10% من إجمالي التمويل الممنوح بواسطة البنوك الإسلاميّة السودانيّة خلال الفترة

2017م -2021م)4 (Central Bank of Sudan reports for the period 2010-2021.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: ما هي المحدّدات السلوكيّة لقرارات البنوك الإسلاميّة السودانيّة في منح التمويل لعملائها باستخدام صيغة المشاركة؟ فقد تمّ ربط قرار البنك الإسلاميّ لمنح التمويل بنظريّة السلوك المخطّط "Theory of planned behavior"، وذلك بافتراض أنَّ محددات قرارات التمويل في البنوك الإسلاميّة، نحو استخدام صيغة المشاركة، تتمثل

في موقف متخذي هذه القرارات تجاه صيغة المشاركة، والمعايير الذاتيّة لتصوّر بيئة البنوك الإسلاميّة لصيغة المشاركة، وسيطرة التحكم السلوكيّ الملحوظ حول سهولة وصعوبة تنفيذ صيغة المشاركة. وتستند هذه الدراسة على الاقتصاد السلوكيّ (Behavioral Economics) لتبرير استخدام نظريّة السلوك المخطط والافتراض المبني عليها، المتعلق بمحدّدات قرارات التمويل في البنوك الإسلاميّة. فالاقتصاد السلوكيّ يطبق رؤى نفسيّة في الحكم الاقتصاديّ وصنع القرار؛ وذلك لوصف كيفيّة اتخاذ الأشخاص الحقيقيّين للقرارات في حياتهم الخاصّة والعامة، في ظلّ قيود مختلفة، مثل: الوقت، أو المعرفة، أو الضغط الاجتماعي، وبالتالي تحديد كيف ينحرف البشر عن توقعات النموذج الاقتصاديّ التقليديّ (Corr, and Plagnol, 2023) و(Cartwright, 2018). ويرى (Berg and Gigerenzer, 2010) هنالك حاجة إلى مزيد من الاهتمام بعمليّة اتخاذ القرار من خلال تضمين معايير مستندة على أسس نفسيّة لكي تصبح أكثر فائدة في تحسين الدقة التنبؤيّة والواقعيّة الوصفيّة للنماذج الاقتصاديّة.

وبناء على ذلك فقد تمّ وضع الفرضيّات البديلة التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين موقف متخذ قرار التمويل وقرار منح التمويل بصيغة المشاركة.

1.أ توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين المنافع المدركة وموقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بصيغة المشاركة.

1.ب توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين المخاطر المدركة و موقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بصيغة المشاركة.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين المعايير الذاتيّة للبنك وقرار منح التمويل بصيغة المشاركة.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين مستوى سيطرة التحكم السلوكيّ للبنك وقرار منح التمويل بصيغة المشاركة.

3. أهميّة الدراسة

تكمن أهميّة الدراسة من الناحية العلميّة في استخدام نظريّة السلوك المخطط في مجال التمويل في البنوك الإسلاميّة. وتتمثل أهميّتها من الناحية العمليّة في أنّ نتائجها تساعد بنك السودان المركزيّ في وضع سياسات واستخدام آليات للتأثير على محدّدات قرار التمويل، وبالتالي التوسع في التمويل بصيغة المشاركة؛ مما ينعكس إيجابًا على تمويل القطاعات الاقتصاديّة الحقيقيّة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

4. أدبيّات الدراسة

4.1 نظريّة السلوك المخطط "Theory of Planned Behavior"

لقد اعتمدت هذه الدراسة على تطبيق نظريّة السلوك المخطط (Theory of Planned Behavior TPB)) لتحديد ونمذجة محدّدات قرار منح التمويل بصيغة المشاركة في البنوك الإسلاميّة السودانيّة. حيث تتنبأ هذه النظريّة (Ajzen, 1991) بنيّة الفرد للانخراط في سلوك ما في وقتٍ ومكانٍ محددين، وتفترض أنّ السلوك الفردي مدفوع بنيّات السلوك. فالنيّة السلوكيّة تعدُّ مقياسًا بديلاً للسلوك نفسه، وتمثل دافع الشخص، أو خطته الواعية، أو قراره، بأداء سلوك معين. وبشكل عام فكلما كانت النية قوية، زاد احتمال تنفيذ السلوك (Conner and Armitage, 1998). وتوجد ثلاثة محددات لنيّات السلوك، هي موقف الفرد تجاه السلوك، والمعايير الذاتيّة، والتحكّم السلوكيّ الملحوظ (Ajzen, 1991). فالموقف تجاه السلوك يشير إلى الدرجة التي يشعر بها الشخص، بمشاعر إيجابيّة أو سلبية، تجاه سلوكه، ويستلزم ذلك النظر في نتائج أداء السلوك. أمّا المعيار الشخصيّ فإنّه يشير إلى اعتقاد الفرد حول ما إذا كان الآخرون المهمّون يعتقدون أنّه سيؤدي السلوك، ويتعلّق ذلك بتصوّر الشخص للبيئة الاجتماعيّة المحيطة بالسلوك. وتبين سيطرة التحكّم السلوكي تصوّر الفرد لمدى سهولة أو صعوبة أداء السلوك (Ajzen, 1991) حيث يزداد عندما يدرك الفرد أنّ لديه المزيد من الموارد والثقة (Ajzen,1985) و(Hartwick, and Barki,1994) و (Lee, and Kozar, 2005).

وفي ضوء هذه النظريّة لقد تمّ تكييف نموذج أجزن (Ajzen) بغرض وصف العلاقة بين قرار منح التمويل بصيغة المشاركة ومحدّداته الثلاثة، المتمثلة في: موقف متخذ قرارات التمويل في البنوك الإسلاميّة السودانيّة تجاه التمويل بصيغة المشاركة، والمعايير الذاتيّة السائدة المتعلقة بتصوّر متّخذ قرارات التمويل لبيئة هذه البنوك، وسيطرة التحكّم السلوكيّ لتصوّر متّخذ قرارات التمويل حول مدى سهولة أو صعوبة منح التمويل بصيغة المشاركة في ضوء الموارد المتاحة للبنك الإسلاميّ وثقته في هذه الصيغة التمويليّة كما في الشكل 1 أدناه.

شكل 1: النموذج الافتراضيّ لمحدّدات قرار التمويل بالمشاركة

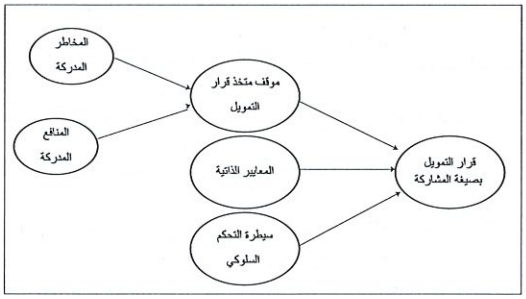

4.2 الدراسات السابقة

لقد أجريّت دراسات عدّة، في مجال التمويل بصيغة المشاركة، في المصارف الإسلاميّة؛ لمعرفة العوامل

المؤثرة على حجم التمويل بهذه الصيغة، ومن أمثلة هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة (Syafii, 2017) تناولت مدى تأثر حجم التمويل بصيغة المشاركة في إندونيسيا بنسبة توزيع الأرباح، والناتج المحليّ الإجماليّ، وسعر الفائدة، ومعدل التضخم، ومعدل النموّ الاقتصادي. ومن خلال استخدام طريقة (Vector Auto Regression (VAR خلال الفترة 2005م - 2016م، توصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات معنويّة للمتغيّرات: نسبة توزيع الأرباح، ومعدل التضخم، وسعر الفائدة، ومعدل نمو الاقتصاد، على حجم التمويل بصيغة المشاركة.

- دراسة (Farooq and Ahmed, 2013) تناولت الأسباب التي تحد من تطوير التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلاميّة في دولة باكستان باستخدام المنهج الوصفيّ وذلك بتوزيع استبانة على المختصّين في المصارف الإسلاميّة والأكاديميّين والاقتصاديّين. وتمثلت نتائج الدراسة في وجود أربعة أسباب تحدّ من التوسع في التمويل بصيغة المشاركة في باكستان، هي: عدم اهتمام العاملين في المصارف الباكستانيّة بهذا النوع من صيغ التمويل، وغياب البيئة القانونيّة لتنظيم عقود التمويل بصيغة المشاركة، وجهل العملاء بصيغة المشاركة، وضعف الوازع الدينيّ؛ مما أدى إلى غياب الأمانة والثقة بصفتها أحد شروط عقد المشاركة الأساسية.

- دارسة (Ascarya, 2010) تناولت الصعوبات التي تواجه المصارف الإسلاميّة في إندونيسيا في منح التمويل على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وذلك بتوزيع استبانة على العاملين في المصارف الإسلاميّة والأكاديميّين ذوي الاهتمام. وخلصت الدراسة إلى وجود أسباب داخليّة وأخرى خارجيّة أدت إلى ضعف التمويل بصيغ المشاركات في المصارف الإسلاميّة. تمثّلت الأسباب الداخليّة في: غياب الأدوات الفعالة لتحليل الطلب على التمويل طويل الأجل، وإدارة مخاطر التمويل بصيغ المشاركة، والتوافق مع الضوابط الشرعيّة، وعدم التزام الإدارة العليا بدعم هذا النوع من التمويل، وذلك بتبنّي سلوك تجنب المخاطر. أما الأسباب الخارجيّة فتمثّلت في غياب الدعم من الجهات الرقابيّة، ويظهر ذلك في عدم تطوّر البيئة القانونيّة التي تنظم عقود المشاركة، وغياب عنصري الأمانة والثقة بوصفهما من الشروط الأساسية لهذا النوع من التمويل، والانطباع السائد عند العملاء حول ارتفاع مخاطر وتكلفة صيغة المشاركة، مقارنة بصيغ التمويل الأخرى.

- دراسة (Abdul-Rahman and Nor, 2017) هدفت إلى تقييم طريقة عمل وتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة والمضاربة، وتحديد التحديات التي تواجهها في ماليزيا، وذلك باستخدام أسلوب المقابلات لجمع المعلومات لكلٍّ من: بنك إسلام ماليزيا، وبنك راكيات. وتوصلت الدراسة إلى أنّ هذه الصيغ مناسبة

ومهمة لتعزيز التنمية الاقتصاديّة، وأنّ التحدّيات التي تواجه هذه الصيغ تتمثل في المخاطرة العالية، واختيار الشريك المناسب، والطلب على عقود المشاركة والمضاربة، وضمان رأس المال.

- دراسة (Ahmed, 2007) هدفت إلى تغطية واستكشاف وتقييم تطور المصارف الإسلاميّة في السودان خلال الفترة 1990م -2005م بالتركيز على خمسة مجالات رئيسيّة، هي: التحقق من مدى هيمنة عقود المشاركة على التمويل الممنوح من البنوك الإسلاميّة في السودان، وتقييم خصائص المشاركة وتصوّرات أدائها، وتحليل كيف تؤثر خصائص الموظفين والبنك والبيئة العامة على تفضيلات وأداء التمويل بالمشاركة، ودراسة العوامل التي تؤثر على اتخاذ قرار البنوك الإسلاميّة للتمويل بصيغة المشاركة، وتداعيات استخدام التمويل بصيغة المشاركة، والتحقق من إدارة المشاركة للتعرف على المعوقات والعوامل المؤثرة في صنع القرار. وباستخدام البيانات الأولية والثانويّة توصلت الدراسة إلى أن موظفي البنوك يفضّلون المشاركة على الأنواع الأخرى من صيغ التمويل الإسلاميّة، وفي الواقع تفضّل المصارف الإسلاميّة السودانية تفضّل صيغة المرابحة على الأنواع الأخرى، مع تحوّل تدريجيّ نحو المشاركة، كما إنّ ضغط الحكومة كان العامل الرئيسيّ وراء التحوّل نحو المزيد من تمويل المشاركة. وتظهر الدراسة أيضًا أنّ النوع السائد من المشاركة هو قصير الأجل من ٣ إلى ٦ أشهر. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين مخاطر المشاركة ومتوسط عمرها. كما أنّ اختبار (non-parametric test) يؤكد على أن التصوّر حول أداء المشاركة مرتفع من حيث الربحيّة والمخاطر، ولا يوجد اختلاف عند مقارنتها بصيغ التمويل الأخرى في ذلك. وبيّنت الدراسة أنّ سياسة الائتمان وحجم المصرف من أكثر العوامل المؤثرة في توزيع التمويل في المصارف الإسلاميّة بين صيغ التمويل المختلفة. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ معوقات صنع قرار التمويل تمثّلت في نقص دراسات الجدوى، والكفاءة الإداريّة، وتحديد القدرة الماليّة لرواد الأعمال، والرضا عن أنظمة قياس الأداء، وعدم كفاية التدريب المقدّم للموظّفين في المصارف الإسلاميّة.

تتفق الدراسة الحاليّة مع الدراسات السابقة في تركيزها على دراسة التمويل بصيغة المشاركة، وتحديد العوامل التي تؤثر عليه، وتميّزت عنها في أنها تقوم بدراسة محددات التمويل بصيغة المشاركة استنادًا على نظريّة السلوك المخطط.

5. منهجيّة الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج تحليليّ وصفيّ، واستخدام نموذج كميّ في دراسة محدّدات قرار منح التمويل بصيغة المشاركة في البنوك الإسلاميّة السودانيّة. حيث تقوم الدراسة بوصف وتحليل الظاهرة محل

الدراسة، والأدبيّات المنشورة المتعلّقة بقرار منح التمويل بصيغة المشاركة؛ لإعداد إطارها النظريّ، وتصميم استبانة تغطي متغيّراتها لجمع البيانات الأوليّة وتحليلها؛ للتوصل إلى نتائج تحدد طبيعة العلاقة بينها، وذلك لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة بما يخدم أهدافها.

5.1 مصادر البيانات

استخدمت هذه الدراسة بيانات أوليّة وثانويّة تمّ الحصول عليها عن طريق عرض الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت التمويل بصيغة المشاركة في البنوك الإسلاميّة في السودان والدول الأخرى، وكذلك تقارير بنك السودان المركزيّ؛ لصياغة أهداف الدراسة، وأهميّتها، وفرضياتها. كما أنّها اعتمدت على جمع البيانات الأوليّة من عينة الدراسة، وتحليلها؛ بغرض قياس: متغيرات الدراسة، واختبار مدى صحة الفرضيّات الموضوعة لوصف العلاقة بينها؛ وصولاً إلى النتائج والتوصيات. ويتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في إدارات التمويل والاستثمار في البنوك الإسلاميّة السودانيّة. وبناءً على ذلك تمّ إعداد الاستبانة في ضوء البحوث والدراسات العلميّة السابقة، ونظريّة السلوك المخطط، وتضمنت مجموعة من الأسئلة لبيان التركيبة الديموغرافيّة للمستجيبين، ولقياس متغيّرات الدراسة وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي، بمستويات تتراوح بين أوافق بشدة (خمس نقاط) إلى لا أوافق بشدة (نقطة واحدة).

تمّ توزيع الاستبانة في ولاية الخرطوم؛ لأنّ غالبيّة المراكز الرئيسيّة وفروع هذه البنوك توجد فيها، حيث تمّ اختيار (15) بنكًا عشوائيًّا من جملة البنوك العاملة في السودان، والتي يبلغ عددها (38) بنكًا بنسبة تمثيل (39.4%). وبسبب عدم معرفة عدد العاملين في إدارات التمويل والاستثمار في البنوك السودانيّة، فقد تمّ توزيع عدد (10) استبانات لإدارة كلّ بنك من البنوك التي تمّ اختيارها لتقوم بتوزيعها على من تراه مناسبًا للإجابة عن أسئلتها، وبناءً على ذلك فقد بلغت جملة الاستبانات الموزعة (150). وقد بلغ عدد الاستبانات المستلمة (130) استبانة، وذلك بنسبة الاستجابة (86.7%)، وتعزى هذه النسبة العالية لوضوح أسئلة الاستبانة، والوقت الكافي الذي منح لأفراد العينة. وعند فحص ردود المشاركين عن أسئلة الاستبانة فقد تمّ استبعاد (9) استبانات، وذلك لعدم الإجابة عن بعض أسئلتها، أو عدم مطابقة المواصفات المطلوبة، وبذا بلغت المشاركات الصالحة لإجراء الدراسة الحالية (121) ويلخص الجدول 2 التركيبة الديموغرافيّة للمستجيبين.

جدول 2: التركيبة الديموغرافية للمستجيبين

المتغيّر	التكرار	النسبة (%)
الجنس:		
- ذكر	85	70.2
- أنثى	36	29.8
العمر:		
- أقل من 30	33	27.2
- من 30 إلى 40	37	30.6
- من 41 إلى 50	29	24.0
- أكثر من 50	22	18.2
المؤهلات الأكاديميّة		
- بكالوريوس	71	58.7
- ماجستير	41	33.9
- دكتوراه	7	5.8
- أخرى	2	1.6
الخبرة العمليّة		
- 5 سنوات فأقل	32	26.4
- من 6 إلى 10	18	14.9
- من 11 إلى 15	30	24.8
- أكثر من 15	41	33.9

5.1 قياس متغيّرات الدراسة

تم تحديد متغيرات الدراسة استنادًا على نظريّة السلوك المخطط، كما تمّ تحديد العناصر لقياس كلّ متغيّر بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت التمويل بصيغة المشاركة والعوامل المؤثّرة عليه. فقد بلغ عدد عناصر قياس متغيّرات الدراسة التي تم تضمينها في الاستبانة الموزعة على متخذي قرارات التمويل في البنوك الإسلاميّة السودانيّة (19) عنصرًا، والجدول 3 يوضح تعريف متغيّرات الدراسة والعناصر التي استخدمت في قياس كلٍّ منها حسب ما ورد في استبانة جمع البيانات.

جدول 3: تعريف متغيرات الدراسة وعناصر قياسها

المتغير	التعريف	عناصر القياس
موقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بصيغة المشاركة (Attitude)	درجة تقييم البنك للتمويل بصيغة المشاركة مقارنة بصيغ التمويل الأخرى.	1. لدى موظفي البنك الوعي التام بخصائص وأهمّيّة التمويل بصيغة المشاركة. 2. موظفو البنوك يفضّلون المشاركة على الأنواع الأخرى من صيغ التمويل الإسلاميّة. 3. بشكل عامّ تتبنى إدارة البنك موقفًا إيجابيًّا يميل إلى التوسع في التمويل بصيغة المشاركة.
المخاطر المدركة (Risk)	درجة تصوّر متخذ قرار التمويل للمخاطر المرتبطة بمنح عملاء البنك التمويل بصيغة المشاركة.	4. عدم الالتزام الأخلاقي والتعديات من قبل بعض العملاء يزيد من مخاطر التمويل بصيغة المشاركة. 5. عدم وجود الضمانات، وضعف المركز المالي للعميل، يزيدان من مخاطر التمويل بصيغة المشاركة. 6. بشكل عام، مخاطر صيغة المشاركة تفوق مخاطر صيغ التمويل الأخرى.
المنافع المدركة (Benefits)	درجة تصوّر متخذ قرار التمويل لإيجابيّات منح عملاء البنك التمويل بصيغة المشاركة.	7. ينتج عن التمويل بالمشاركة استقرار في التدفقات النقديّة للبنك. 8. يعتبر العائد المتوقع من التمويل بصيغة المشاركة مُرضيًا للبنك. 9. يسهم التمويل بصيغة المشاركة في تفعيل دور البنك في التنمية الاقتصاديّة. 10. منح التمويل بصيغة المشاركة يزيد من الحصة السوقيّة للبنك.

قرار التمويل بصيغة المشاركة (Musharaka) (Financing	حجم التمويل الممنوح بصيغة المشاركة.	11. صيغة المشاركة من الصيغ الأساسيّة المستخدمة في البنك. 12. تعتبر صيغة المشاركة صيغة فعالة في التمويل. 13. أداء المشاركة مرتفع من حيث الربحيّة. 14. تشجع الأوضاع الاقتصاديّة في السودان على استخدام صيغة المشاركة. 15. لا يتردد البنك في منح التمويل بصيغة المشاركة.
سيطرة التحكم كي (Perceived) (Control	درجة تصوّر متخذ قرار التمويل لمدى سهولة التمويل وصعوبته، بصيغة المشاركة.	16. حجم ونوع الموارد المتاحة للبنك (الودائع) تسهل توجيه التمويل نحو صيغة المشاركة.
المعايير اتية (Sub-) (jective Norms	درجة تأثير بيئة البنوك الإسلاميّة السودانيّة على متخذ قرار التمويل بصيغة المشاركة.	17. تدعم سياسات البنك استخدام صيغة المشاركة في تمويل عملائه. 18. تجارب البنك الاستثماريّة السابقة تشجع على التوسع في استخدام صيغة المشاركة. 19. سياسات البنك المركزي التمويليّة تشجع على التوسع في استخدام صيغة المشاركة.

5.3 أسلوب تحليل البيانات

اعتمدت هذه الدراسة في تحليل البيانات على أسلوب نمذجة المعادلة الهيكليّة بالمربّعات الصغرى (SEM-PLS)؛ لأنّ هذا الأسلوب يكثر استخدامه في دراسات العلوم الاجتماعيّة، كما أنّه يمكّن من قياس متغيّرات الدراسة التكوينيّة، والتحقّق من صدقها واعتماديتها ودراسة العلاقات المباشرة وغير المباشرة بينها، ومن ثمّ اختبار فرضيّات الدراسة. وكذلك يتميّز هذا الأسلوب بالقدرة العالية على اختبار النماذج المعقّدة التي تحتوي عددًا كبيرًا من المتغيّرات بشكل أفضل، ويتجنب مشاكل التعدّديّة الخطيّة، ومشاكل التوزيع الطبيعي عند مقارنته بأسلوب نمذجة المعادلة الهيكليّة بالتغاير المشترك (Covari-ance based SEM (CB-SEM)) (Hair Jr et al. 2021).

6. نتائج الدراسة

استخدمت الدراسة برنامج Smart-PLS 4 من خلال خطوتين أساسيّتين لتقييم النماذج المقترحة، في ضوء أسلوب نمذجة المعادلة الهيكليّة بالمربّعات الصغرى. ففي الخطوة الأولى تمّ تقييم نموذج القياس

(Measurement Model) بغرض تحديد مدى صدق قياس متغيّرات الدراسة، وثباته، وصلاحيته. أمّا في الخطوة الثانية فتمّ تقييم النموذج الهيكلي (Structural Model) لتحديد مدى ملاءمته، وكذلك اختبار فرضيات الدراسة.

6.1 تقييم نموذج القياس (Measurement Model)

قامت الدراسة أولاً بإجراء اختبار الثبات (Reliability Assessment) لتحديد مدى قدرة الاستبانة في التوصل إلى نفس النتائج عند تكرار الاختبار، وقد تمّ ذلك من خلال حساب معاملات التحميل المعياريّة (Outer Loadings) والثبات المركب (Composite Reliability (CR)). وتشير النتائج في الجدول (4) والشكل (2) إلى أنّ معاملات التحميل المعياريّة لعناصر قياس كلّ متغيّر من متغيرات الدراسة مقبولة؛ لأنّها تزيد عن 0.50، وكذلك أنّ جميع قيم معامل الثبات المركب (CR) لكلّ متغيّر تعتبر مقبولة لأنّها تزيد عن 0.70 (Hair Jr et al. 2021).

جدول 4: معاملات التحميل المعياريّة والثبات المركب والصدق التقاربي لمتغيّرات الدراسة

المتغير (Variable)	عناصر القياس (Items)	معاملات التحميل المعياريّة (Loadings)	الثبات المركب (CR)	الصدق التقاربي (AVE)
موقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بصيغة المشاركة	Att1	0.728	0.792	0.658
	Att2	0.886		
المخاطر المدركة	Risk2	0.947	0.791	0.662
	Risk3	0.654		
المنافع المدركة	Ben1	0.717	0.809	0.516
	Ben2	0.759		
	Ben3	0.759		
	Ben4	0.630		
قرار التمويل بصيغة المشاركة	Mush1	0.712	0.855	0.541
	Mush2	0.710		
	Mush3	0.719		
	Mush4	0.778		
	Mush5	0.756		

1	1	1	Per1	سيطرة التحكم السلوكيّ
0.637	0.840	0.799	Sub1	المعايير الذاتية
		0.850	Sub2	
		0.742	Sub3	

ثم قامت الدراسة بإجراء اختبار الصدق (Validity Assessment) لمعرفة مدى صدق عبارات الاستبانة في قياس متغيرات الدراسة. فأظهرت النتائج في الجدول (4) أنّ جميع قيم متوسط التباين المستخرج (Average Variance Extracted (AVE) تزيد عن 0.50 (Hair Jr et al. 2021) لكلّ متغير من متغيّرات الدراسة؛ مما يؤكد وجود ارتباط قوي بين عبارات قياسه، وبالتالي تحقق الصدق التقاربي لهذه المتغيرات (Convergent validity)، وذلك بعد استبعاد العناصر (Att3, Risk1)؛ لأنّ معاملات تحميلها ليست ذات دلالة إحصائية. كما بيّنت النتائج في الجدول (٥) الخاصة بالصدق التمييزي (Discriminant validity) أنّ جميع قيم نسبة سمة اللاتجانس - سمة الأحادية للارتباطات (Heterotrait - Monotrait ratio (HTMT) أقل من 0.90، مما يشير إلى تحقق الصدق التمييزيّ، ويؤكد اختلاف كلّ متغيّر من متغيرات الدراسة عن المتغيرات الأخرى (Franke and Sarstedt, 2019) و(Henseler et al. 2015).

شكل 2: تحليل نموذج القياس

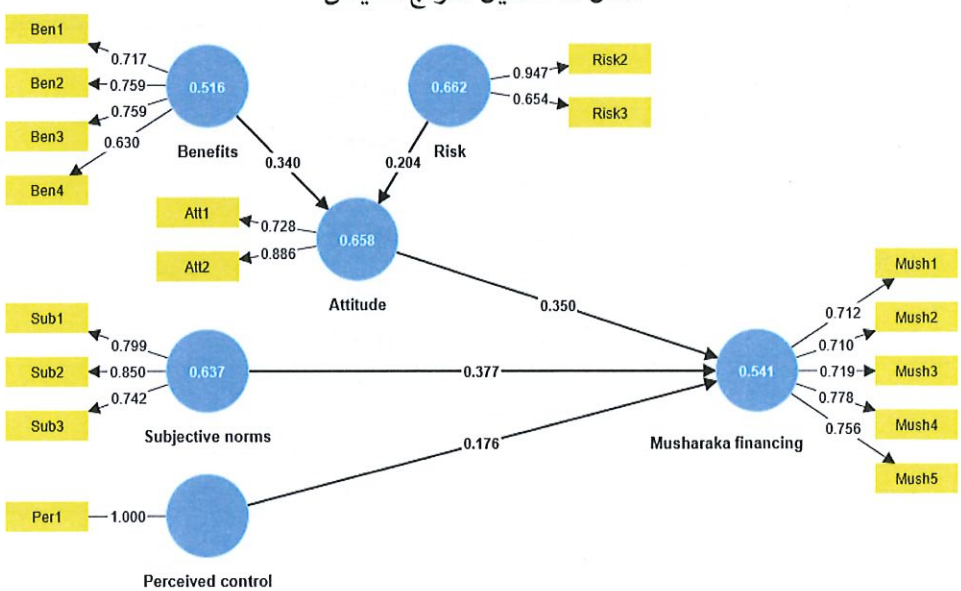

جدول 5: الصدق التمييزي (Discriminant validity) مقيسًا بنسبة (HTMT)

المتغيّر (Variable)	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
(1) موقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بصيغة المشاركة						
(2) المنافع المدركة	0.539					
(3) قرار التمويل بصيغة المشاركة	0.841	0.481				
(4) سيطرة التحكم السلوكيّ	0.315	0.301	0.505			
(5) المخاطر المدركة	0.422	0.216	0.263	0.092		
(6) المعايير الذاتيّة	0.729	0.634	0.822	0.598	0.305	

وأما فيما يلي مشكلتي: التوزيع الطبيعيّ للبيانات، والتعدّديّة الخطية (Multicollinearity)، فتشير النتائج في الجدول (6) إلى أنّ العبارات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة تميل إلى التوزيع الطبيعيّ؛ لأنّ جميع قيم معامل الالتواء (Skewness) تراوحت بين (1)، وقيم معامل التفرطح (Kurtosis) تراوحت بين (1.3)، وكذلك لا توجد مشكلة التعدديّة الخطيّة حيث إنّ قيم معامل التضخم المفسر (Variance Inflation Factor (VIF)) لجميع المتغيّرات تعتبر مقبولة لأنّها تقلّ عن ٥ (Kock and Lynn, 2012).

جدول 6: معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفرطح (Kurtosis) ومعامل التضخم المفسر (VIF)

المتغير (Variable)	معامل الالتواء (Skewness)	معامل التفرطح (Kurtosis)	معامل التضخم المفسر (VIF)
(1) موقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بصيغة المشاركة	-0.045	-1.063	1.120
(2) المنافع المدركة	0.735	1.152	1.513
(3) قرار التمويل بصيغة المشاركة	0.003	-0.659	1.719
(4) سيطرة التحكم السلوكيّ	0.902	1.266	1.000

(5) المخاطر المدركة	0.910	1.295	1.164
(6) المعايير الذاتيّة	0.165	-0.182	1.462

6.2 تقييم النموذج الهيكلي واختبار فرضيات الدراسة

بعد التأكد من موثوقيّة نموذج القياس، وصلاحيته، قامت الدراسة بتقييم النموذج المقترح لتحديد مدى ملاءمته وتطابقه (Model Fit) مع النتائج الميدانية وللتحقق من الدلالة الإحصائية لمعامل المسارات في اختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال إجراء عملية البسترة (Bootstrapping). ويلاحظ من النتائج في الشكل (3) أنّ قيم t لجميع معاملات المسارات المباشرة وغير المباشرة تبيّن أنّ علاقة النموذج الهيكلي ذات دلالة إحصائيّة. كما تبين قيمة معامل التحديد (R^2) وهي مقياس شائع يتمّ على أساسه تقييم النموذج الهيكليّ، حيث يمثل هذا المعامل التأثيرات المجمّعة لجميع المتغيّرات المستقلّة على المتغيّرات التابعة.

شكل 3: نتائج عمليّة البسترة (Bootstrapping) للنموذج الهيكلي

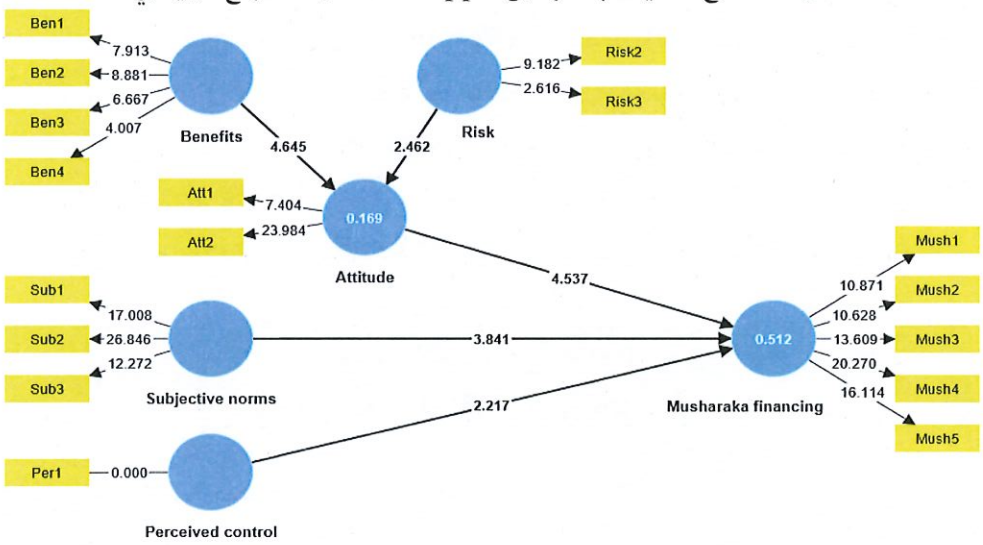

وتشير النتائج في الجدول (7) إلى أنّ قيمة معامل التحديد R^2 لمتغيّرَي: موقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بصيغة المشاركة، والتمويل بصيغة المشاركة تبلغ (16.9%) و(51.2%) على التوالي، مما يدل على أنّ 16.9% من موقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بصيغة المشاركة يفسّر بالمخاطر المدركة والمنافع المدركة المتعلقة بهذه الصيغة، بينما 51.2% من قرار التمويل بصيغة المشاركة يفسر من خلال موقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بهذه الصيغة، والمعايير الذاتيّة، وسيطرة التحكم السلوكيّ

لمتخذ قرار التمويل في المصارف الإسلاميّة السودانيّة. كما توضح النتائج في الجدول (7) الى أنّ قيم القدرة التنبؤيّة Q2) Predictive Relevance)) لمتغيرَي: موقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بصيغة المشاركة، وقرار التمويل بصيغة المشاركة، هي (0.122) و(٠,٣٨١) على التوالي، حيث إنّهما أعلى من عتبة الصفر، مما يشير إلى أنّ النموذج يتمتع بقدرة تنبؤيّة عالية (Cohen, 1988). ويلاحظ أيضًا من الجدول (7) أنّ متغيّر موقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بصيغة المشاركة ومتغيّر المعايير الذاتيّة لديهما حجم تأثير (f2 effect size) متوسط أكبر من 0.15 وأقلّ من 0.35، في حين أنّ حجم التأثير لكلٍّ من سيطرة التحكم السلوكيّ والمنافع المدركة والمخاطر المدركة يعدُّ صغيرًا؛ لأنّ قيم f^2 أقل من 0.15 وأكبر من 0.02 (Cohen, 1988).

جدول 7: معامل التحديد (R^2) والقدرة التنبؤيّة (Q^2) وحجم التأثير (f^2)

المتغيّر	R^2	Q^2	f^2
موقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بصيغة المشاركة	0.169	0.122	0.200
قرار التمويل بصيغة المشاركة	0.512	0.381	
المنافع المدركة			0.138
سيطرة التحكم السلوكيّ			0.047
المخاطر المدركة			0.050
المعايير الذاتيّة			0.183

بعد تقييم النموذج المقترح، والتأكد من ملاءمته وتطابقه مع النتائج الميدانيّة، وكذلك قدرته التنبؤيّة، قامت الدراسة باختبار الفرضيات البديلة التي تصف العلاقة بين متغيراتها؛ لإثبات صحتها أو نفيها. فالجدول (8) يبيّن نتائج اختبارات فرضيات الدراسة والتي تشير إلى قبول جميع هذه الفرضيات؛ وذلك لأنّ قيم P لمعاملات المسار تقلّ عن (0.05). وبناءً على ذلك فإنّ النتائج تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائيّة طرديّة بين المتغيّر التابع «قرار منح التمويل بصيغة المشاركة» في البنوك الإسلاميّة السودانيّة، والمتغيرات المستقلة الثلاثة المتمثلة في «موقف متخذ قرار التمويل من صيغة المشاركة، والمعايير الذاتيّة، ومستوى التحكم السلوكيّ للبنك». كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين موقف متخذ قرار التمويل من صيغة المشاركة وكلّ من المنافع والمخاطر المدركة المتعلقة بالتمويل بهذه الصيغة.

جدول 8: اختبار فرضيّات الدراسة

الفرضية	العلاقة	معامل المسار (B)	P values	الدلالة الإحصائية
1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين موقف متخذ قرار التمويل وقرار منح التمويل بصيغة المشاركة.	Attitude -> Musharaka financing	0.35	0.000	نعم
1.أ توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين المنافع المدركة، و موقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بصيغة المشاركة.	Benefits -> Attitude	0.34	0.000	نعم
1.ب توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين المخاطر المدركة، و موقف متخذ قرار التمويل تجاه التمويل بصيغة المشاركة.	Risk -> Attitude	0.204	0.014	نعم
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير الذاتيّة للبنك، وقرار منح التمويل بصيغة المشاركة.	Subjective norms -> Musharaka financing	0.377	0.000	نعم
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحكّم السلوكيّ للبنك، وقرار منح التمويل بصيغة المشاركة.	Perceived control -> Musharaka financing	0.176	0.027	نعم

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات قرارات البنوك الإسلاميّة السودانيّة في منح التمويل لعملائها باستخدام صيغة المشاركة، وذلك في ضوء نظريّة السلوك المخطط "Theory of planned behavior". واستنادًا إلى التحليل الكمي باستخدام نمذجة المعادلة الهيكليّة للعلاقة بين متغيّرات الدراسة، فقد توصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يتأثر قرار منح التمويل بصيغة المشاركة في البنوك الإسلاميّة السودانيّة بموقف متخذ قرار التمويل

من هذه الصيغة المبني على مدى إدراكه لمخاطر ومنافع صيغة المشاركة.

2. يتأثر قرار منح التمويل بصيغة المشاركة في البنوك الإسلاميّة السودانيّة بالمعايير الذاتيّة السائدة في بيئة العمل المصرفيّ حول هذه الصيغة.

3. يتأثر قرار منح التمويل بصيغة المشاركة في البنوك الإسلاميّة السودانيّة بمستوى التحكّم السلوكي للبنك الذي يعكس درجة تصور متّخذ قرار التمويل لمدى سهولة التمويل بصيغة المشاركة، وصعوبته.

وبناء على هذه النتائج فإنّ الدراسة توصي بالآتي:

1. على بنك السودان المركزيّ تطوير آليّة يتمّ من خلالها التأثير الإيجابيّ على موقف متخذي قرارات التمويل في البنوك الإسلاميّة السودانيّة للتوسع في التمويل بصيغة المشاركة، وذلك من خلال تقليل مخاطر هذه الصيغة وتعظيم منافعها لدى البنك الإسلامي.

2. تهيئة بيئة العمل في المصارف الإسلاميّة السودانيّة بما يدعّم ويعضّد الجوانب الإيجابيّة للتمويل بصيغة المشاركة، وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، ويتحقق ذلك من خلال تقديم الورش والندوات لعكس التجارب الناجحة للتمويل بهذه الصيغة.

3. على بنك السودان المركزي تبني أساليب وسياسات تحفيزيّة تشجع البنوك الإسلاميّة السودانيّة للتأثير إيجابًا على مستوى التحكم السلوكي لمتخذي قرار التمويل فيها، وبالتالي توسع البنك الإسلامي في استخدام صيغة المشاركة في تمويل عملائه.

4. هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث لتحديد الأبعاد التي قد تؤثر سلبًا أو إيجابًا على كلّ متغيّر من المتغيرات التي تناولتها هذه الدراسة، والتي تشمل: موقف متخذ قرار التمويل نحو صيغة المشاركة بخلاف المخاطر والمنافع، والمعايير الذاتيّة، ومستوى التحكّم السلوكيّ، وكذلك لتوسيع حجم العينة وإجراء مقارنات بين البنوك الإسلامية في دول مختلفة. مثل: إجراء بحث لتحديد مدى اختلاف نتائج نموذج الدراسة في التحليل متعدّد المجموعات (Multi-group Analysis) وذلك لتضمين خصائص معينة: حجم البنك الإسلاميّ، ومستوى خبرة متخذ قرار التمويل.

المراجع:

- Abdel Mohsin, M. I. A. (2005) "The practice of Islamic banking system in Sudan," Journal of Economic Cooperation, 26(4), 27-50.
- Abdul-Rahman, A., & Nor, S. M. (2017) "Challenges of profit-and-loss sharing financing in Malaysian Islamic banking," Geografia-Malaysian Journal of Society and Space, 12(2): pp.39-46.
- Ahmed, Gaffar Abdalla. (2007) "Participatory Finance in Sudanese banking system: Perceptions on performance, obstacles and prospects," Durham theses, Durham University. Available at Durham E-Theses Online: http://etheses.dur.ac.uk/2600/.
- Ajzen, I. (1991) "The theory of planned behavior," Organizational Behavior and Human Decision Processes, 50(2), 179-211.
- Ajzen, I. (1985) "From intentions to actions: A theory of planned behavior," Springer Berlin Heidelberg, pp. 11-39.
- Ascarya, A. (2010) "The Lack of Profit-and-Loss Sharing Financing in Indonesian Islamic Banks": Revisited The Annual International Symposium on the Analytic Hierarchy Process 2009, Katz Graduate School of Business, University of Pittsburgh, Pittsburgh, Pennsylvania, USA, pp. 70-98.
- Berg, N., & Gigerenzer, G. (2010). "As-if behavioral economics: Neoclassical economics in disguise?," MPRA Paper 26586, University Library of Munich, Germany.
- Cartwright, E. (2018). "Behavioral economics", Routledge.
- Corr, P., & Plagnol, A. (2023). "Behavioral economics: The basics", Taylor & Francis.
- Conner, M., & Armitage, C. J, (1998). "Extending the theory of planned behavior: A review and avenues for future research," Journal of Applied Social Psychology, 28(15), 1429-1464.
- Cohen, J. (1988) "Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences," Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, Inc.

- Central Bank of Sudan Policies, https://cbos.dot.jo/en/content/central-bank-sudan-policies-2007.
- Central Bank of Sudan reports for the period 2010- 2021.
- Elkhalifa, R.A. and Musa, M.A. (2004) "Evolution of Islamic banking in Sudan, 1977–2003", Almasrafi (The Banker), Bank of Sudan Journal, No. 32, pp.5–17.
- Farooq, M and Ahmed, M.M.M (2013) "Musharakah Financing: Experience of Pakistani Banks," World Applied Sciences Journal, 21 (2): pp. 181-189.
- Franke, G. and Sarstedt, M. (2019) "Heuristics versus statisics I discriminant validity testing: a comparison of four procedures," Internet Research, 29 (3), pp. 430-447.
- Hartwick, J., & Barki, H. (1994) "Explaining the role of use Musharaka in information system use," Management Science, 40(4), 440–465.
- Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2021) "A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)," Sage publications.
- Henseler, J., Ringle, C.M. and Sarstedt, M. (2015) "A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based structural equation modeling," Journal of the Academy of Marketing Science, 43 (1), pp 1-21.
- Kock, N., & Lynn, G. (2012) "Lateral collinearity and misleading results in variance-based SEM: An illustration and recommendations," Journal of the Association for Information Systems, 13(7).
- Lee, Y., & Kozar, K. (2005) "Investigating factors affecting the anti-spyware system adoption," Communications of the ACM, 48(8), 72–77.
- Syafii, Nuruddin, Soemitra, (2017) "Financial Volume Analysis Based On Profit Sharing Sharia Banking in Indonesia," Journal of Humanities and Social Science, Volume 22, Issue 8, Ver.10, pp.1-6.